ذلك او لا يلزمه وسواء كان واحدا لما يعينهم او غير
واجبا ان كان الاول لزم الرعية امتثال ما امر
به وان كان الثاني لم يلزمهم لكن المعروف في العادة
من طريقة الامام الزام الرعية الضيافة للجنود
وانما قلنا ذلك لانه عليه السلام امر بالجنود المنصوبين
في البلاد وبامر الناس بالضيافة فاما قول واما تقريرا
لافعال الجنود من طلبه الضيافة قالوا ان عليا عليه السلام
انما استثنى سيد فاقه المضطر لا جدبا عنها مهرسا
والامام يترك جنوده يتحكمون على الناس في الضيافات
فلا يقبلون الا الفرد وما كان من الطعام مادرا
ماجوبا وهذا خلاف ما استثناه علي عليه السلام قلنا
انا لم نجعل الدلالة على جواز الضيافة مجرد كلام علي عليه
السلام لكنا بينا ذلك على وجه آخر وهو ما اشرنا اليه
من كونها معونة او عقوبة او تضمينا ثم بينا الجواز ايضا
على وجه آخر وهو ان للامام ان لم يلزم الناس الضيافة
لانها تصير للجنود واستقامة لاحوالهم وبذلك يعود
نفع عظيم على الجملة الاسلامية واهلها وقد اشرنا

الى هذا فلا معنى لكلامكم وقولكم ان عساكر الامام
تحكم على الناس في الضيافات قول لا جدوى تحته
لانا قد بينا لكم وجه الجواز والوجوب حين يامر الامام
عليه السلام او اميره من امر جيوشه لنا ايضا ما
اشرنا اليه من كلام صريح في الضيافة والحجة في ذلك
انه لا يسمى ضيافة الا ما كان مادوما مخصوصا ولا
يسمى مجرد سد الجوعة ضيافة فقد يسد جوعة المضطر
صفحة من الجبن او قدح من اللبن وغير ذلك مما لا مؤنة
اليسيرة والمعلوم ان هذا مما لا يسمى ضيافة وانما يكون
الضيافة ما يجتهد فيه نوعا من الاجتهاد ولا يحتمل
من اسم الضيافة الا ما قلناه في الغالب ضربه بيانا
قوله صلى الله عليه وسلم الضيافة على اهل البدو وليست
على اهل الوبر ولو كانت الضيافة سد جوعة لتمكن
منها اهل الوبر ولم يختص بها اهل المدر قالوا ان
الامام يا خذ الضيافة من اليتيم والارملة وهما يعزل
عن غيرهما فاجر ذكر قلنا ان كان اليتيم والارملة
لهما شيء من المال يجب فيه الزكوة ويوجد له طلب

الوهذا